

Distr.: General
19 June 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

اليمن

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية والردود المقدمة
من الدولة موضع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-010100(A)



* 1 9 0 1 0 1 0 0 *

- ١ - بالإشارة إلى الاستعراض الدوري الشامل للحالة في اليمن الذي أجري في الدورة الثانية للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، والذي قبلت خلاله الحكومة اليمنية ١٨٢ توصية بصورة مباشرة، وأخذت ٧٠ توصية لدراستها واتخاذ موقف بشأنها، تتشرف الحكومة اليمنية بالإبلاغ بأنها درست بتعمق التوصيات السبعين تماشياً مع الالتزامات القانونية والدينية والاجتماعية للحكومة ووفقاً للموارد المتاحة، وقبلت ١٩ توصية على النحو التالي:
- ١٢٤-١ - التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (فرنسا)؛
- ١٢٤-٢ - التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الجزيل الأسود)؛
- ١٢٤-٣ - الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وسن تشريعات لتنفيذها تتضمن تدابير لتقديم تعويضات إلى الضحايا وأسره (سيشيل)؛
- ١٢٤-١٣ - التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وعلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (النمسا)؛
- ١٢٤-١٤ - التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الدانمرك)؛
- ١٢٤-١٩ - النظر في التصديق على اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (أوكرانيا)؛
- ١٢٤-٢٠ - الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (إستونيا)؛
- ١٢٤-٢١ - حظر زواج الأطفال، وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج في ١٨ سنة، وتعديل القوانين المحلية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة، وبخاصة فيما يتعلق بوصاية الذكور على الإناث وتحكمهم في مصيرهن، ومواءمتها مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ألمانيا)؛
- ١٢٤-٢٥ - التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (البرتغال)؛
- ١٢٤-٢٦ - التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (السنغال)؛
- ١٢٤-٢٧ - كفالة الامتثال الكامل لأحكام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة (سلوفينيا)؛

- ١٢٤-٣٩- التعاون مع الجهات المعنية ذات الصلة بحسن نية في مفاوضات السلام المستمرة التي يقودها المبعوث الخاص إلى اليمن، مارتن غريفييتس، واحترام نتائجها (سلوفاكيا)؛
- ١٢٤-٤٠- زيادة الجهود الرامية إلى كفالة احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من خلال إتاحة إمكانية الوصول بحرية للرحلات الجوية الإنسانية والتجارية براً وبحراً وجواً (أوروغواي)؛
- ١٢٤-٤٤- التحقيق بنزاهة وشفافية في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع، وتعميم نتائج التحقيق وضمان مقاضاة المتورطين في جرائم الحرب (النمسا)؛
- ١٢٤-٦٠- تكثيف الجهود الرامية إلى حماية حرية الدين أو المعتقد وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية وتعزيزها (إيطاليا)؛
- ١٢٤-٦٧- اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز حق الفتيات في التعليم من خلال حملات التعبئة الاجتماعية، بهدف تغيير المواقف إزاء تعليم الفتيات (آيسلندا)؛
- ١٢٤-٦٨- إلغاء وصاية الذكور على الإناث وتحكمهم في مصيرهم، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة من خلال تعديل قانون الأحوال الشخصية، وإدراج أحكام لضمان الحماية القانونية الفعالة للنساء من العنف العائلي والعنف الجنسي في قانون العقوبات (النمسا)؛
- ١٢٤-٦٩- تعزيز وحماية تمتع المرأة بالمساواة في الحقوق، مع تشجيع ريادة المرأة، بطرق منها ضمان مشاركة النساء بنسبة ٣٠ في المائة في المشاورات السياسية ومحادثات السلام، تماشياً مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة والبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/7) (هولندا)؛
- ١٢٤-٧٠- ضمان حرية التعبير والدين وحماية جماعات الأقليات المسيحية من التهديدات وأعمال العنف (هنغاريا).
- ٢- وأحاطت الحكومة اليمنية علماً ببقية التوصيات. وقد قبلت حكومة اليمن بشكل كامل ٢٠١ توصية، الأمر الذي يؤكد حرص الحكومة اليمنية على التعامل بشكل إيجابي مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، ويبين اتجاهها حقيقياً نحو صون حقوق الإنسان وحمايتها.